

## الفيل في العرب.. عقبتان رئيسيتان أمام نجاح تطبيع السعودية وإسرائيل

القضية الفلسطينية والتقارب بين الرياض وطهران هما العقبتان الرئيسيتان أمام عملية التطبيع الجارية ببطء بين السعودية وإسرائيل.. هكذا ترى المحللة والكاتبة كارولين روز، في تحليل نشره موقع "[جيوبولوتيكا فيوتشنز](#)".

وتقول روز إنها من الواضح أن هناك جهوداً جادة جارية للتوصل إلى تطبيع بوساطة أمريكية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، والحوافر لجميع الأطراف واضحة، حيث سيوفر التقارب فرصة فريدة لموازنة التطبيع السعودي الإيراني في المنطقة، والتحوط من التمدد النووي الإيراني والتصعيد من خلال الميليشيات بالوكالة، والحصول على تنازلات سياسية أو أمنية من كل طرف لتحقيق أهداف كل منها.

ومع ذلك، هناك حدود صارمة لمدى التقارب الذي يمكن أن يصل إليه، قياساً إلى ملفات عالقة بين الجانبين، وفقاً للتحليل الذي ترجمته "الخليج الجديد".

من المشاهنة إلى التقارب

ولطالما كانت العلاقات بين إسرائيل وال السعودية مشحونة.

في الواقع، لم تقم الدولتان بتأسيس علاقات دبلوماسية.

ومنذ البداية، كانت المملكة العربية السعودية معارضًا صريحًا لاقتراح الأمم المتحدة عام 1947 لتقسيم فلسطين البريطانية إلى دولتين عربية ويهودية.

وبعد إنشاء إسرائيل في عام 1948، دعمت المملكة تطلعات العرب الفلسطينيين لإقامة دولة ودعت

باستمرار إلى انسحاب إسرائيل.

كما عارضت انحراف الجيران العرب في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين.

على سبيل المثال، انتقدت مصر وعلقت العلاقات بشأن دور القاهرة في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978.

لكن مع مرور الوقت، تطورت إسرائيل لتصبح فاعلاً أمنياً هائلاً في المنطقة، كما تقول الكاتبة، واستمرت محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية بالفشل، وضاعفت إيران من موقفها المتشدد الذي يميل إلى الأمام بعد الثورة الإسلامية عام 1979 - مع التركيز على إسرائيل وال السعودية كأهداف محتملة.

نتيجة لذلك، عدل الإسرائيليون وال سعوديون مواقفهم، وأجروا مناقشات سرية، بل وانخرطوا في تعاون محدود حول المصالح المشتركة.

وأصبح تصعيد إيران من خلال شبكتها الواسعة بالوكالة، الممتدة من جبال زاجروس إلى البحر الأبيض المتوسط، و برنامجه النووي الموسع، مصدر قلق مشترك للرياض وتل أبيب.

### صعود إسرائيل كقوة تكنولوجية

وبينما تسعى السعودية إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وتعزيز البنية التحتية الإقليمية والتكامل التجاري، فإن إسرائيل - كمركز صاعد لمشاريع ربط الطاقة والتكنولوجيا العالمية - هي شريك محتمل، قادر على تقديم فرص تجارية مربحة وبنية تحتية ومالية.

ومع ذلك، لم ترغب السعودية في أن تكون الدولة الخليجية الأولى التي تغوص مع إسرائيل.

وعلى الرغم من أنها تتصرف كزعيم فعلي للمنطقة عبر مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الرياض لديها عادة القيادة من الخلف، حيث أخذت الإمارات زمام المبادرة للتطبيع مع إسرائيل، وانضمت البحرين، ثم المغرب والسودان.

وعلى الرغم من أن تفاصيل صفة التطبيع الإسرائيلية السعودية المبدئية غامضة، إلا أن المطالب العريضة واضحة.

وبعد أن ابتعدت عن إسرائيل لعقود بسبب القضية الفلسطينية، طالبت السعودية بتنازلات إسرائيلية فيما يتعلق بالمستوطنات، وكذلك القدرة على تقديم حزم المساعدات في الصفة الغربية.

تسعى السعودية أيضاً للحصول على موافقة إسرائيلية وأمريكية لبناء برنامج نووي مدني، وهو ما عارضته إسرائيل منذ فترة طويلة، لكنه قد يساعد في موازنة تخصيب اليورانيوم الإيراني.

أخيرًا، ت يريد الرياض اتفاقية دفاعية وأمنية مع واشنطن تمكّنها من شراء أسلحة أمريكية متقدمة، مثل نظام الدفاع الصاروخي الباليستي "ثاد"، وتتضمن حماية الولايات المتحدة في حالة وقوع هجوم على الأراضي السعودية.

يعكس هذا العنصر الأخير عدم ثقة المملكة العربية السعودية المستمر في إيران على الرغم من مناقشات التطبيع المستمرة وينجح الولايات المتحدة وإسرائيل فرصة لدق إسفين في المحادثات التي تتوسط فيها الصين، كما يقول التحليل.

**أين يكمن التعقيد إذن؟**

تقول كارولين إن هناك عدة عوامل يمكن أن تحد من المدى الذي يمكن أن يقطعه الجانبان نحو التطبيع.

أحد القيود هو القضية الفلسطينية، حيث تقول الكاتبة إن أية خطوة محتملة من جانب إسرائيل - مثل تجميد بناء المستوطنات، أو التعهد بعدم ضم الصفة الغربية المحتلة، أو التلميح بإحياء مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية - ستكون بمثابة تنازل سياسي رئيسي لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وبعد أن شرع للتو في إجراءات بحق الجهاز القضائي مثيرة للجدل، أثار احتجاجات على مستوى البلاد ومقاطعات وحتى رد فعل عنيف من وحدات الاحتياط العسكري، يخشى نتنياهو ووزرائه من فعل أي شيء قد يؤدي إلى تأثير قaudthem أو قد يفسره النقاد المحليون على أنه ضعف.

وإذا كانت المفقة تعني تنازلات بشأن القضية الفلسطينية، فقد تضع الحكومة بقاوها السياسي على الهدف الأوسع للبلاد المتمثل في تحقيق تحالف مناهض لإيران.

قيد آخر - بمثابة الفيل في الغرفة - وهو مناقشات التطبيع السعودية الإيرانية الموازية التي توسطت فيها الصين، حيث ستجد الرياض مسؤولة باللغة في موازنة المسارات الدبلوماسية المتزامنة مع منافسها إقليميين.

وترى الكاتبة أنه إذا انجرف أحد المسارين إلى جانب لا تشعر إيران أو إسرائيل بالارتياح تجاهه - على سبيل المثال، اتفاقية تعاون عسكري - فقد يؤدي ذلك إلى عرقلة كل المناقشات.

لكن السعودية تؤكد أن الحوارات الموازية تعكس أجندتها الخارجية المتنوعة، لكن التعقيد قد يبطئ وتيرة التقدم أو حتى يأتي بنتائج عكسية.

المصدر | كارولين روز / جيوبولوتيكال فيوتشرز - ترجمة وتحرير الخليج الجديد